دور البرلمان في النظام السياسي الكويتي

الأستاذ/ بوغازي عبد القادر.

أستاذ مساعد "أ"،جامعة مستغانم.

مقدمة:

تتغيا هذه الورقة دراسة دور وموقع البرلمان في النظام السياسي الكويتي، إذ عرف هذا النظام منذ الاستقلال وفي إطار بناء الدولة الحديثة تجارب برلمانية متعددة، جعلت هذه المؤسسة تتميز في بنيتها ووظائفها ودورها ومكانتها عن تجارب العديد من الدول العربية الاخرى، سواء التي بها برلمانات منتخبة، أو في البيئة الخارجية للنظام الكويتي التي تخلو من وجود مسألة التمثيلية بشكل رسمي.

ولا مناص أن البحث في هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة، وذلك لمحاكمة واقع ودور البرلمان في النظام السياسي قيد البحث، من حيث دوره في العملية السياسية وأثره على الاستقرار السياسي ، على اعتبار أن للبرلمان في المجتمعات الديمقراطية المفتوحة وظائف لها "امتداد قانوني" وآخر "واقعي"، وهو بدون أدائه لهذه الوظائف يفتقد لأساس وجوده حتى ولو احتفظ بأساسه القانوني، أضف إلى ذلك أن البرلمان يعبر عن جزء من كل هذا النسق السياسي العام، بحيث لا يمكننا عزله عن هذا السياق، فمسألة أداء البرلمان لوظائفه بأداء ايجابي وفعال يعود في الأخير وبشكل أساسي إلى طبيعة النسق السياسي.

كما لا يزال النقاش مفتوحا عند أعضاء المجتمع العلمي لعلم السياسة حول مدى ارتباط متغيرين اثنين:

1-وجود برلمان ايجابي وفعال.

2-متغير الاستقرار السياسي.

باعتبار أن وجود برلمان ايجابي وفعال يترجم أساسا مشاركة فعالة للمواطنين في صنع القرار وإدارة شؤونهم العامة.

وعلى ضوء هذا، يثور الإشكال التالي:

هل وجود برلمان منتخب في إطار نظام سياسي وراثي وفي الحالة الكويتية هو تعبير عن فعل ديمقراطي أم إدعاء للديمقراطية وعمل على رفع وتثبيت واستمرارية شرعية الأسرة الحاكمة؟

تلتحق بالإشكالية المحورية أسئلة فرعية أخرى وهي:

ما دور وموقع المؤسسة البرلمانية في الكويت؟ ما علاقة التأثير والتأثر التي يمكن استخلاصها من علاقة البرلمان في الكويت بمحددات العملية السياسية؟ وما انعكاس ذلك على أداء النظام السياسي؟

سعيا للإجابة على الاشكالية المحورية والأسئلة المتفرعة عنها، يتم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات العلمية والتي يمكن اعتبارها كموجه بحثي لهذا الموضوع وهي:

1- لم يكن البرلمان في الكويت نتيجة فعل ديمقراطي ممتد بل كان نتيجة لتفضيلات النخبة الحاكمة.

2- يستجيب البرلمان في الكويت للتحولات التي تطرأ على النسق السياسي العام ولم يكن قائدا لهذا التحول.

3- كلما كان للثقافة السياسية دور فعال، وللأداء الحزبي وجود إيجابي، ولمؤسسة الإنتخابات إنتظام وشفافية، انعكس ذلك إيجابا على أهمية ومصداقية الدور البرلماني في النظام السياسي.

4- ايجاد برلمان في اطار نظام وراثي هو تثبيت لشرعية النظام وليس ترسيخ للعملية الديمقراطية.

5- احتفظ البرلمان في الكويت ببنيته وتكيف في أدائه لوظائفه.

ولإثبات هذه الفرضيات أو نفيها، تعتمد هذه الورقة على عناصر تحليلية ثلاث ترتب كالتالي:

أولا: البرلمان الكويتي: مدخل القانون الدستوري.

ثانيا: البرلمان ومحددات العملية السياسية في الكويت: دراسة لمدخلات المؤسسة البرلمانية.

ثالثا: انعكاسات الدور البرلماني على أداء النظام السياسي في الكويت: دراسة لمخرجات المؤسسة البرلمانية.

خاتمة.

أولا: البرلمان الكويتي: مدخل القانون الدستوري.

لقد ذهب الكثير من المحللين في الشؤون السياسية الخليجية الى أن نشوء النظام السياسي الكويتي اعتبر بكونه عقدا اجتماعيا توافقيا بين الحاكم والمجتمع، فقد عرفت الكويت قبل الاستقلال اعتماد الأسرة الحاكمة على المجتمع في قضايا السلم والحرب والميزانية، وبالتالي فعند بدء العصر النفطي الذي توافق مع الاستقلال كان للمجتمع المدني علاقات متداخلة قوية مع الأسرة الحاكمة، الأمر الذي لم يؤد إلى انفراد الأسرة الحاكمة ببناء النظام السياسي[1].

[1] . عبد الرضا على الأسيري، **" التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، "** السياسة الدولية، ع167(يناير2007)، ص ص.37، 38.

لذلك كان التحول من الشكل التقليدي إلى الدولة الدستورية تحولا سلسا. تشكيل مجلس تأسيسي منتخب في 1961/12/30 هو خير دليل على ذلك، هذا الأخير الذي تولى مهمة إنجاز الدستور الذي تم الإعلان عنه في 1962/11/11م وهو الدستور المعمول به إلى حد الآن1*.

وقد اعتبر الدستور إنجازا سياسيا بارزا في تاريخ الكويت الحديث، وتأثر هذا الإنجاز بالقوانين والممارسات المعمول بها في كل من مصر (قبل الثورة) والممارسات الدستورية البريطانية والفرنسية والروسية، وكذلك تأثر ببرامج الرعاية في الكويت والتقاليد التجارية والاجتماعية بالبلاد2.

الدستور الكويتي يتألف من 183 مادة موزعة على خمسة أبواب مرتبة كالتالي:

الدولة ونظام الحكم في الكويت، المواد من 01 إلى 06

المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي. المواد من 07-26.

الحقوق والواجبات العامة. المواد من 27-43.

4-السلطات. المواد من50-173.

أحكام عامة ومؤقتة. المواد من 174-3183.

غير أنه الذي يهمنا في هذه الورقة، هو الباب المخصص للسلطات، وبالأخص السلطة التشريعية، هاته الاخيرة وطبقا لأحكام المادة 51 من الدستور يتولاها كل من:

1 -أمير البلاد. 2- مجلس الأمة.

يتكون الهيكل التشريعي في الكويت من مجلس واحد-الأحادية البرلمانية-هو مجلس الأمة، إذ يتألف هذا المجلس من 50 عضوا ينتخبون بالانتخاب العام السري والمباشر، بالإضافة إلى ذلك يعتبر الوزراء غير المنتخبين أعضاء في مجلس الأمة بحكم وظائفهم.

---

[1] . محمد حسن العيدروس، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر** (الإمارات: دار الكتاب الحديث، 2002)، ص.206.

[*] **يرجع الفضل في وضع أحكام مسودة الدستور إلى الدكتور عبد الرزاق السنهوري. صادق الأمير على مسودة الدستور في 1962/11/11، ولكن المجلس التأسيسي الكويتي استمر يمارس سلطاته التشريعية أثناء فترة الحكم الانتقالي الى غاية تاريخ العمل بالدستور في:29 يناير1963م.في هذا الصدد انظر:** محمد حسين البحارنة، **التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية 1820-2004**(الكويت: دار الكنوز الأدبية، 2005)، ص.29-32.

[2] .إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987)،ص.654.

[3] . اريك كنال فروغ، **مجموعة دساتير البلدان العربية**(بيروت: مركز دراسات الحقوقية للعالم العربي، 2000)، ص.80

كما حدد الدستور في مادته 83 مدة مجلس الأمة بأربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع للمجلس، وأيضا نصت المادة على عدم جواز مد الفصل التشريعي إلا للضرورة، في حالة الحرب مثلا، وأن يكون المد بقانون.

لعل من المناسب القول، بأن أول نص دستوري جاء في الفصل المخصص للسلطة التشريعية حدد بداية أنه لا يصدر أي قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير، كما يمكن وضع اختصاصات هاته المؤسسة في:

اختصاصات تشريعية:

يقوم المجلس بمناقشة مشروعات القوانين التي تقدم مقترحاتها من الأعضاء وفقا للمادة 97 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة الصادرة بالقانون12 لسنة 1963م، أو من قبل مجلس الوزراء، وتجري مناقشة مشروع القانون بصورة عامة، فإذا وافق عليه من حيث المبدأ، تجرى مناقشة كل مادة على حدى، ويؤخذ الرأي على كل مادة ثم على المشروع في مجمله.

ب- يعرض على المجلس ما أصدره أمير البلاد من مراسيم بقوانين في الفترة بين أدوار انعقاد المجلس أو في فترة حله، ويجرى التصويت عليها ولا ترفض إلا بأغلبية الأعضاء.

يشترك المجلس مع الأمير في اتخاذ إجراءات تعديل الدستور، وذلك إعمالا للمادة 174من الدستور1*.

2- إختصاصات رقابية:

وتشمل الأسئلة والإستجواب وطلبات المناقشة أو التحقيق، وفي هذا الإطار يمكن توضيح هذه الأدوات الرقابية في التالي:

الأسئلة: يحق لكل عضو من أعضاء المجلس أن يوجه إلى مجلس الوزراء، وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم(المادة99)، كما أوضحت المادة 124 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن رئيس الوزراء أو الوزير المختص يجيب عن السؤال في الجلسة المحددة للنظر فيه، ويمكن لرئيس مجلس الوزراء أو الوزير المختص طلب تأجيل الإجابة لموعد لا يزيد عن أسبوعين.

ب-الاستجوابات: حددت المادة 100 من الدستور حق كل عضو من أعضاء المجلس في أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء والى الوزراء استجوابات في الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وتجدر الإشارة إلى أن الاستجواب قد يؤدي إلى طرح الثقة عن الحكومة*.

---

[1] . ناصر محمد الشمري، **" الإختصاص التشريعي والرقابي لمجلس الأمة،"** في الموقع:
www.majlesalommah.net/run.asp!d=1155 ، يوم الثلاثاء 09 سبتمبر 2014، على الساعة 02زوالا.

* .تنص هاته المادة على:"للأمير وثلث أعضاء مجلس الأمة حق اقتراح تعديل الدستور بتعديل أو حذف حكم أو أكثر من أحكامه أو بإضافة أحكام جديدة إليه".مع ذلك لم يجز الدستور تنقيح الأحكام الخاصة بالحرية والمساواة.

* . تتم مناقشة الإستجواب بعد ثمانية أيام عل الأقل من تقديمه مالم تكن الأمور مستعجلة، وبموافقة الوزير محل الرد على الاستجواب.

ج- التحقيق: يحق للمجلس تأليف لجان تحقيق أو أن يندب عضوا أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلة في اختصاص المجلس. ألزم الدستور الوزراء وجميع موظفي الدولة بتقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم(المتدة114).

د- تتولى لجنة العرائض والشكاوى-وهي لجان من المجلس- بحث ما يبعث به المواطنون من عرائض أو شكاوى وتستوضح اللجنة الأمر من الجهات المختصة ثم تخطر صاحب الشأن بالنتيجة.

هـ- للمجلس اختصاصات مالية، حيث تتولى الحكومة عرض مشروع قانون للميزانية على المجلس قبل شهرين على الأقل من انتهاء السنة المالية، وان كان أي تعديل لا يصبح ساريا إلا بموافقة الحكومة، ومع هذا فإن قانون الميزانية لا يصدر الا بعد اقراره من المجلس1.

3-إختصاصات سياسية:

بالإضافة إلى أن البرلمان يعتبر منبر يجمع مختلف التيارات السياسية والايديولوجية، ويمثل الرأي العام، فإن الأمور التالية تعتبر أيضا من صميم الإختصاصات السياسية للبرلمان الكويتي:

أ- يمكن للمجلس بناءا على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام للمناقشة على المجلس لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده، ولسائر الأعضاء الحق في الاشتراك في المناقشة.

من حق المجلس إبداء رغبات للحكومة في المسائل العامة، فإن تعذر على الحكومة الأخذ بهذه الرغبات، وجب عليها أن توضح للمجلس أسباب ذلك، ومن حق المجلس أن يعقب مرة واحدة على بيان الحكومة2.

ثانيا: البرلمان ومحددات العملية السياسية في الكويت: دراسة لمدخلات المؤسسة البرلمانية.

للعملية السياسية محددات يمكن اختصارها في الثقافة السياسية والنشاط الحزبي والانتخابات وتؤثر كل هاته الأخيرة في مؤسسة البرلمان، كما ترتبط بها ارتباطا وثيقا، هذا التأثير ينعكس بالسلب أو الإيجاب على الدور البرلماني في أي نظام سياسي.

فطبيعة الثقافة السياسية تؤثر على فعالية البرلمان، ويتبين ذلك في الإنعكاس الذي تسببه هاته الطبيعة سواء على مستوى النظام ككل، أو العملية السياسية، أو السياسة العامة، على اعتبار أن الثقافة السياسية تشكل ذلك المجموع من ميول ونزاعات المواطنين تجاه أحد المستويات الثلاث المذكورة سابقا.

[1] .المرجع نفسه، وكذا:فروغ، **مرجع سابق**،ص ص.205-206..

[2] .الشمري **مرجع سابق**، موقع الكتروني.

كما تلعب الأحزاب السياسية دورا في العمل البرلماني، ذلك أن الأحزاب السياسية هي حلبة الصراع على من ينتزع أكبر عدد من مقاعد البرلمان، وهي اللاعب الأساسي في حياة أي برلمان.

كما تتأثر هذه المؤسسة بطبيعة الإنتخابات البرلمانية، من حيث ظروف إجرائها والمراحل التي تمر بها، فإذا كانت نزيهة وشفافة وعادلة كانت التشكيلة البرلمانية ذات تأثير بالغ، وإذا كانت غير ذلك أثرت على هذا الدور وعكست الضعف في الأداء البرلماني.

يتم معالجة هذ العناصر بالترتيب ووفق التالي:

- **طبيعة الثقافة السياسية في الكويت وأثرها على العمل البرلماني:**

إن الإقتراب من تحليل أي نظام سياسي والمؤسسات المتكون منها، لا بد وأن يصحبه دائما وضع لخريطة الأبعاد المهمة لثقافته السياسية، على اعتبار أن هاته الأخيرة تعكس خصوصية النظام السياسي وتحدد ملامحه.

فلكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي، فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته.

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تختلف من بلد لآخر، حتى ولو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات.

السؤال الذي يطرح في هذا المجال هو: كيف ينظر المواطنون الكويتيون للنظام السياسي؟ ثم إلى أساليب ممارسة السلطة السياسية؟ إلى العملية السياسية وإلى أداءات السياسة العامة؟

إن الأسئلة المطروحة سابقا تدفعنا إلى تحليل وضعية الأسرة الحاكمة ونظرة المواطنين إليها، فالأسرة الحاكمة في الكويت تتمتع بكامل أسس الشرعية، وتتميز باستقرار سياسي طويل، فهي من أقدم الأسر الحاكمة، فقد اختيرت كما تقول المصادر التاريخية المتوفرة بالتراضي لتولي القيادة السياسية، كما تشارك بعض العائلات التجارية الأسرة الحاكمة في القدم والرسوخ.

وبإنشاء الحكم البرلماني ترسخ حكم عائلة الصباح دستوريا، ووضع الدستور شروطا لاختيار ولي العهد، أما الموافقة الشعبية العامة فيعبر عنها من خلال المجالس"الدواوين"الأهلية التي عادة ما تكون المؤشر الشعبي لاختيار من يخدم المناصب العامة المتقدمة من العائلة الحاكمة، لذلك يلاقي الطامحون بمناصب عليا في الدولة من أبناء الأسرة الحاكمة ضغوطا قوية من مصادر شتى تكون مجموع الرأي العام، تدفعهم

للتصرف المعتدل الذي يجنبهم النقد العام من خلال المراقبة الشعبية التي يتعرضون لها، وهكذا يمثل حكم الأسرة الحاكمة رضا وإجماع من طرف جموع المواطنين وبالتالي لا يلاقي النظام أية معارضة من قبلهم1.

وهذا ما دفع الأسرة الحاكمة في الكويت إلى إتباع سياسة المجاملة في علاقتها مع مجتمعها، حيث أصبحت تعطي لتصرفاتها بعدا دينيا ومظهرا تقليديا قبليا وعائليا، ولا تفرط في استخدام العنف، وإنما تستخدمه بالقدر الكافي للاحتفاظ بسلطتها المطلقة تجاه كل من يهدد سلطة الحاكم ولو كان أقرب المقربين، فعندما تواجه بحركة وطنية-كحركة المطالبة بعودة الدستور مثلا- فإن ردة فعلها الأولية تتصف بالسياسة وتحرص على التعامل مع هذه الحركة آخذة في الإعتبار الأعراف التقليدية والإعتبارات الدينية، ولا تستخدم العنف إلا عندما يتم إضعاف تلك التحركات وتتم تعبئة الداخلي والخارجي ضدها2.

إن النتيجة التي وصلت إليها الكويت من هذا الأمر وهي إشاعة القبلية والطائفية في المجتمع، فأصبحت القبيلة بذلك تبدوا مؤسسة مستخدمة من طرف الدولة ومتكيفة مع الأوضاع السياسية والإقتصادية، وأصبحت من القوى المعوقة للتطور المؤسسي الديمقراطي القائم على أسس انتخابية، مما جعل الفرد ينتمي إلى القبيلة أكثر من انتمائه إلى الدولة.

من ناحية أخرى فالورقة الطائفية ساهمت هي الأخرى في بلورة التعقيدات الاجتماعية وإشاعة نوع من التفرقة الاجتماعية عوضا عن وجود تنظيمات تقوم أساسا على مبدأ المواطنة، والمحصلة النهائية هي فرض حالة من التجمد والتكلس لدى القوى الإجتماعية، وهي حالة من شأنها الإبقاء على الأوضاع والعلاقات الطائفية من دون تغيير.

إن الأمور المذكورة سابقا أدت أيضا إلى توسعة فئة الأتباع لسياسة الدولة، فأصبحت ساحة اللعب الأساسية هي القبيلة والطائفة دون المبالاة بما يجري في المراكز الحكومية، أي دون الدخول في أتون العملية السياسية.

أسباب أخرى أدت إلى توسعة هاته الفئة، وهي العوامل التي أدت إلى بلورة أنماط جديدة في الحياة الكويتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والتي تولدت من خلال علاقات التفاعل والتبادل بين الداخل والخارج نتيجة الثروة النفطية، الشيء الذي أدى إلى بعض الخلخلة في البنى التقليدية والثقافية التي عرفتها الدولة، وأسفرت هذه التحولات عن وجود أساليب وتحولات(بعضها عشوائي)سياسيا واقتصاديا

[1]. محمد الرميحي، **مرجع سابق**،ص.650.
[2]. غانم النجار، **مدخل للتطور السياسي في الكويت**،ط2(الكويت:دار القرطاس،1996)،ص.70.

وقيميا ومنها غلبة الطابع الإستهلاكي، والإعتزاز بالذات، والتشيؤ التكنولوجي، والمحافظة على الحدود، والنمو المعماري، والبحث عن الحياة العذبة والتمتع والترفيه1.

غير أنه مع ازدياد المدن* في الكويت وهجرة أغلب سكان الريف إلى المدينة خلق فضاء آخر متابعا للسياسة، فضاء خلق المجتمع المدني من الجمعيات غير الحكومية الخيرية والثقافية والمهنية، وهذا على حساب الأحزاب السياسية مما أدى إلى توسعة فئة المشاركين في الكويت نوعا ما وخلق مواطنين آبهين بالسياسة وعاملين بها ومعارضين لها في الكثير من الأحيان2.

وحيث إن بنية المدينة في الكويت هي بنية غير منفكة مع الإنشغالات الإجتماعية الريفية والقبلية والمذهبية، يلاحظ انتشار واسع لنشاطات موازية-كما أشرنا إلى ذلك سابقا-مثل الجلسات والمجالس والديوانيات بتقاطعاتها مع تلك المجموعات العائلية أو الأسرية أو العشائرية والقبلية والمناطقية، وبهذا أصبحت أكثر تأثير في المجال السياسي، وتجابه التعامل مع وباتجاه الدولة/السلطة، وتدخل في مواجهات مع السلطة مطالبة بالديمقراطية والتعددية3.

غير أن ما يجب أن يذكر في هذا المجال أيضا غلبة الطابع الريعي على الكويت والذي أثر على الثقافة السياسية للمواطن الكويتي، حيث أدى إلى تعميق تبعية المواطن للدولة، كما حرر الدولة من أية ضغوط مجتمعية بشأن المشاركة السياسية، مما يعكس علاقة التأثير بين المجال السياسي والاقتصادي والمجال الإجتماعي4، فالمواطن أصبح يحصل على منافع مادية جيدة مقابل ولائه السياسي للعائلة الحاكمة، أو على الأقل قبوله"المهادنة السياسية" معها، مما أدى إلى اعتبار المواطن الكويتي أن الخير الذي ينعم به مرتبط بوجود النظام السياسي القائم5، ولذلك يصبح السؤال التالي يطرح نفسه بحدة وهو: كيف اثرت طبيعة الثقافة السياسية بهذا الشكل على العمل البرلماني؟

لقد خلقت هذ الثقافة السياسية الخانعة وغير المبالية بما يجري من قرارات في النظام السياسي الى خلق ازمات متعددة للنظام السياسي الكويتي (على غرار اغلب الدول العربية)، ومنها أزمة شرعية وأزمة مشاركة السياسية وأزمة تكامل، حيث أدت أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع، ولم يصبح البرلمان الذي لم ينتخب بطريقة صحيحة ممثلا لكل فئات المجتمع مما أضعف في الأخير دور ومكانة البرلمان.

---

[1]. سيار الجميل، **الخليج العربي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)،ص.79.

[*] **.أصبحت المدينة في الكويت تستقطب مالا يقل عن 1.9مليون شخص عام 1995،فيما كانت عام 1970 210آلاف شخص، أ بزيادة تصل إلى 80%.**

[2]. فلاح عبد الله المديرس، **التجمعات السياسية الكويتية**،ط2(الكويت: المؤلف،1996)،ص.42.

[3]. مترولك الفالح، **المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)،ص.66.

[4].غانم النجار،**" مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج،" المستقبل العربي**،ع.268،(جوان2001)،ص ص.93-96.

[5] . John Waterbury, **Democracy without Democrats?** (London:i.b touries publishers,1994),p.23.

وبما أن البرلمان ليس لديه القوة الدستورية يصبح يستجيب لأجندة الحكومة والسلطة التنفيذية على العموم، فنجد علو سلطة مؤسسة الأمير على حساب الحكومة والبرلمان، ذلك أن الأمير يرى في البرلمان الممثل الوحيد للتوازنات القائمة في المجتمع من طائفية وقبلية وعشائرية.

إنه ونتيجة لطبيعة هذه الثقافة السياسية الراضية بمنطق مؤسسة الأمير، جعل هاته الأخيرة تعلو على باقي المؤسسات التي يفترض فصلها فصلا مرنا يؤدي إلى تعاونها في الأخير.

فالحاكم في الكويت عكس ذلك، هو بشخصه جزء من السلطة، إن لم يكن المكون الرئيسي لها، فمثلا المادة 51 من الدستور تجعل الأمير شريكا بشخصه وذاته الأميرية في السلطة التشريعية مع مجلس الأمة، الذي من المفترض أن تكون هذه الوظيفة مقتصرة على البرلمان فحسب، ذلك أن عملية التشريع لا تخرج عن كونها عاكسة لحركة الصراع داخل النظام السياسي نفسه، وسلطات الأمير في ذلك هي سلطات فعلية وليست رمزية، فالمادة 50 تتوقع أن الأمير يمارس سلطاته الفعلية، ولا يجوز له النزول عن اختصاصاته، بوصفه جزء لا يتجزأ من كل سلطة سياسية ينتظر أن تمارس صلاحيتها وعدم النزول عن اختصاصاتها، حتى أن المادة55 تقول أن الأمير يمارس سلطاته بواسطة وزرائه، وليس أن الوزراء يمارسون سلطاتهم التنفيذية نيابة عن نواب الشعب، كما هو الحال في الأنظمة البرلمانية.

فعلى سبيل المثال، فإن الأمير وإن كان عند تكليف رئيس الوزراء بتشكيل الوزارة يأخذ في عين الإعتبار التوجهات الموجودة في مجلس الأمة، إلا أنه ليس مضطر لأن يراعي تلك التوجهات عند تشكيل الحكومة، فهو قد يعين رئيس الوزراء من خارج مجلس الأمة، وعادة ما يكلف أمير الكويت ولي العهد برئاسة مجلس الوزراء(الحكومة)ضاربا بذلك عرض الحائط الأغلبية البرلمانية.

كذلك عادة ما يخلوا مجلس الأمة من نواب منتخبين ينتمون إلى الأسرة الحاكمة، حتى لا تتعرض الأسرة الحاكمة للمهاترات، التي عادة ما تصاحب الحملات الإنتخابية، ما قد يمس ذات الأمير التي يصونها الدستور1.

كما أنه لا يتوجب حصول ثقة المجلس لتولي الوزارة لمهامها كما جرت العادة في الأنظمة البرلمانية، فالوزارة في التحليل الأخير تحكم باسم الأمير، ومسؤولة بالتضامن أمامه، وليس كسلطة تنفيذية منبثقة عن البرلمان.

وبالرغم من سيادة الإعتقاد بأن التجربة النيابية في الكويت هي تجربة برلمانية، إلا أنها في الواقع ليست كذلك، وإن كانت تقترب من النظام الرئاسي، ذلك أن الدستور الكويتي يتكلم عن فصل السلطات إلا أنه يدعو إلى تعاونها(المادة 51)،وذلك تمهيدا لتكريس دور رئاسة الدولة(المادة54)التي تعتبر الحاكم الفعلي لأنها تمارس السلطات من خلال الوزراء والتي هي بنص الدستور تهيمن على مصالح الدولة وترسم

[1]. طلال صالح إبراهيم بنان، **"التجربة النيابية الكويتية، مالها وما عليها،"السياسة الدولية**،ع.198(يناير20003)،ص ص.66-77.

السياسة العامة(المادة 122)، وإن كانت رئاسة الحكومة موكلة إلى من يعنيه ذلك المنصب إلا أنه يكون مسؤولا وأعضاء وزارته أمام الأمير وليس أمام مجلس الأمة(المواد55-56-57-58).

وإن كان أصل السلطة في الأنظمة السياسية المختلفة هو السلطة التشريعية كمعبر أساسي ووحيد عن الإرادة الشعبية، إلا أنه في الكويت نجد عكس ذلك، فالدستور الكويتي تحدث عن سلطة الأمير في حل مجلس الأمة(المادة107)، ولكنه لم يتحدث عن سلطة مجلس الأمة في سحب الثقة من غير الحكومة، وإن كان قد تحدث عن سحب الثقة من الوزراء بصورة فردية(المادة101).

وفيما يخص رئيس مجلس الوزراء تحدث الدستور الكويتي عن احتمال عدم قيام تعاون بينه وبين مجلس الأمة(المادة102)، وجعل قرار حل مجلس الأمة للأمير، كما ترك للأمير تقدير ما إذا كان يريد أن يعفي رئيس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة، وإن كان الدستور يميل إلى رأي مجلس الأمة إذا ثبت عدم إمكانية تعاون رئيس مجلس الوزراء مع المجلس الجديد1.

خلاصة لما قيل فإن الأمير بكل هاته المعاني أصبح المؤسسة الفاعلة في النظام الكويتي، وذلك على حساب البرلمان، رغم أن هذا الأخير يحظى بمكانة لدى المؤسسة الأميرية لأنه الممثل الوحيد للأطياف والتوازنات داخل المجتمع الكويتي.

شيء آخر يضاف إلى تدهور العلاقة بين السلطات وفي إطار الثقافة السياسية هو: ضعف دور ومكانة النائب، وذلك لإنعدام العلاقة بين البرلمان والمواطن، لأنه لم ينتخب بطريقة فعالة، مما يدفع النائب في الكويت إلى الارتباط بالمعطى القبلي والطائفي والعشائري، ويستعمل هذا المنصب لخدمة مصالحه ومصالح قبيلته لا غير، فالنواب بهذا المعنى أصبحوا نواب خدمات فقط ولا يستطيعون الخروج عن هذا المنطق القبلي والعائلي الذي أوصلهم إلى هذا المنصب، فالهوية القبلية المشكلة لهم تحدد كل مواقفهم في المجلس خاصة إذا ما استشعروا أنها ممددة أو أن الخطر محدق بها، ولا يعتقد أن النائب القبلي المحسوب على أي من التيارات السياسية المختلفة داخل المجلس سيأخذ موقفا معارضا لقبيلته التي أوصلته إلى المقعد البرلماني، وهذا ما يضعف دور هذا العضو الفعال في المؤسسة الأساسية في أي نظام سياسي2.

الأداء الحزبي (التيارات السياسية) والعمل البرلماني في الكويت:

يعتبر التمثيل الحزبي في المجالس التشريعية أو في الحكومات مسألة منسجمة مع مبدأ المشاركة السياسية ومع فكرة الديمقراطية، ومن سمات الأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة، وقد اخذت الكويت بهذا المنطق منذ استقلالها، حيث ضمت خارطة احزابها

[1] .طلال صالح إبراهيم بنان، **مرجع سابق**،ص ص.70،69.

[2] .يوسف خليفة اليوسف،**"عندما تصبح السلطة غنيمة،حالة مجلس التعاون الخليجي،"المستقبل العربي**،ع.351(مايو2008)،ص.39.

تيارات متعددة الروافد والايديولوجيات، غير أنها مازالت تفتقر إلى الوجود الحزبي خاصة من الناحية القانونية والدستورية، ولذلك تم تسميتها في العنوان بالتيارات السياسية ايضا، والتي نجدها تتمثل في:

01- الإسلاميين:

التيار السلفي: كان التيار السلفي قبل أربع سنوات تيارا واحدا يتبع"جمعية إحياء التراث"وهي إحدى جمعيات النفع العام الإسلامية، لكن خلافات فكرية وسياسية قسمته إلى مجموعتين هما:

التجمع السلفي:ويضم التيار الأكبر من السلفيين، ويتبع جمعية إحياء التراث التي ترفض ربط نفسها به إعلاميا، حيث يمنع القانون الكويتي جمعيات النفع العام من التدخل في السياسة أو المشاركة في الانتخابات.

الحركة السلفية:وهي حركة انشقت عن التيار السلفي الرئيسي قبل ثلاثة أعوام إثر خلافات فكرية، وقد قام بتأسيسها عدد من الشخصيات الأكاديمية الإسلامية أبرزهم"الدكتور عبد الرزاق الشايجي وحاكم المطيري وغيرهم"[1].

2- التيار الإخواني:وله أهم حركة وهي الحركة الدستورية الإسلامية، وهي حركة انبثقت عن جمعية الإصلاح الاجتماعي أوسع الجمعيات في الكويت، ويرأسها الشيخ"عبد الله المطوع"، أعلنت الحركة عن نفسها عام 1991م عقب التحرير مباشرة، ويعتبر الإسلام مرجعا لفكرها وبرامجها وتصورها العقائدي وأدبياتها العامة[2].

3- التيار الشيعي: ويضم الإئتلاف الإسلامي الوطني، ويمثل التيار الشيعي الحركي، ويتكون من مجاميع إسلامية ووطنية بعضها محسوب على الفكر المرجعي الشيعي وتطبيقاتها الحزبية.ولقد واجه هذا التيار معادلات صعبة في إطار الطائفة ما بين من هم على أقصى درجات التشدد والليبيراليين.

4- التيار الليبيرالي: وهو تيار خليط من القوميين واليساريين، وهو ذو حضور جماهيري، لكن ليس بالثقل الإعلامي الذي يعبر عنه، فآلة هذا التيار الإعلامية تعد قوية لامتلاكه واستحواذه على العديد من المواقع الإعلامية المهمة، ويضم هذا التيار:

أ - المنبر الديمقراطي: يعد هذا المنبر أكبر تجمع لهذا التيار، ويعتبره بعض المراقبين السياسيين الوجه الآخر لليسار، ويسميه البعض بمجموعة الطليعة.

[1]. محمدي جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**(الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع،2006)،ص.207.
[2]. **المرجع نفسه**،ص.208.

تشكل المنبر الديمقراطي في الكويت من اتحاد التجمع الديمقراطي، واتحاد الشعب وعناصر مستقلة، حيث تم الإعلان عن قيامه بعد إجلاء القوات العراقية من الكويت، ودخول قوات التحالف الدولي.

ب-التجمع الشعبي الليبرالي: هو تجمع ظهر داخل برلمان 1999م حيث أعلن عنه نواب وصفوا بأنهم شعبيون ينحازون لمصلحة الجماهير، وليبراليون في الوقت نفسه، ومن أبرز قادته"أحمد السعدون ومسلم البراك"[1].

5- التيار الناصري: أعلن لأول مرة بمناسبة انتخابات 1992م، لكنه مني بخسارة فادحة في الانتخابات طالت رموزه مثل"جاسم القطامي"، لكن يعرف الآن حالة فتور في الساحة السياسية الكويتية.

تيار التجمع الدستوري: وهو يمثل التيار السياسي لغرفة التجارة والصناعة في الكويت، لكنه في أغلب الأحيان لا يظهر كمشارك في الانتخابات بل يعمل من وراء الستار ويدعم بكثرة المستقلين.

ولكن رغم هذا التنوع والتعدد في الانتماءات السياسية في الكويت، الا أن العامل القبلي والطائفي يبقى هو محور ارتكاز العملية السياسية في هذا البلد، ويعتبر أيضا من العوامل المؤثرة في النشاط الحزبي داخل البرلمان.

فنجد أن العائلة والقبيلة والمذهب تلعب دورا أساسيا في تعزيز أو إضعاف فرصة المرشح للفوز بمقعده، كما يلعب - إلى جانب هذا العامل- الوزن الاقتصادي والعلاقات الشخصية دورا اضافيا باتجاهه إلى الفوز، وعلى المرشح سلوك الطريق الذي يعزز من فرصته بالفوز، بما في ذلك الاعتماد على الوسائل التقليدية كالنفوذ العائلي أو الولاء القبلي أو الانتساب لمنصب معين، كل ذلك في غياب الأحزاب المنظمة، وكذلك في انخفاض نسبي في الوعي السياسي، كما تلعب الظروف الآنية في وقت الانتخابات دورا أساسيا في ترجيح التصويت لشخص أو لمجموعة[2].

أما المرشحون الذين يفتقرون إلى الصلات اللازمة كالمثقفين والتكنوقراطين والمعارضين، فقد بدأوا يشكلون تجمعات سياسية صغيرة ذات منحى تجميعي، أو يلتصقون بنشاطات محببة إلى الجمهور العريض، كالهيئات الرياضية أو الفنية مثلا.

[1] .**المرجع نفسه**، ص ص.216،215.

[2]. محمد الرميحي،**"تجربة المشاركة السياسية في الكويت،"**في إسماعيل الشطي(محرر)،**عوامل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية**(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002)،ص ص.658،657.

كما تستخدم هذه الفئات غير التقليدية الإعلان في الصحف، والتجمعات الدينية في المساجد أو الحسينيات(مراكز تجمع الشيعة)للدعوة لأفكارهم السياسية1، وهو ما يعكس عدم وجود صلابة حزبية والتزام حزبي، الأمر الذي ينعكس على الدور البرلماني ويؤدي به إلى الضعف، وما عدم الاستقرار الحكومي في الكويت إلا اكبر دليل على ذلك.

أما أداء التيارات السياسية في الكويت الممثلة في البرلمان، فإننا نلمسها في كثرة الاستجوابات المقدمة من طرف التيارات المختلفة2، لا من أجل الاستجواب نفسه ورفع الأداء البرلماني، بل نتيجة الحساسيات الدينية والمذهبية والطائفية بين التيارات المختلفة، وبهذا المعنى تبقى التيارات السياسية في الكويت هشة وضعيفة وغير احترافية، وذلك لعدم وجود إطار سياسي يجمع المنتمين إلى تيار واحد واستمرار ظاهرة المعارضة لأسباب شخصية.

ج- تأثير الانتخابات على الدور البرلماني في الكويت:

يمكن القول بصفة عامة أن الظاهرة الانتخابية تنطوي في جوهرها على إجراء يتم بمقتضاه اختيار ممثلي الجماعات والمنظمات في المجتمع لشغل وظيفة ما، والفكرة العامة التي تعكسها هذه الظاهرة باعتبارها مؤسسة سياسية تتمثل في أمرين أساسيين:

أولهما: أن الانتخاب الوسيلة الديمقراطية لاختيار ممثلي الشعب، بيد أن التساؤل المطروح في هذه الحالة يتمثل في أن الدول كافة بغض النظر عن طبيعة أنظمتها السياسية تشهد شكلا أو آخر من أشكال الانتخابات، وبعبارة أخرى لا يوجد تطابق بين الانتخاب بهذا المعنى ووجود نظام ديمقراطي.

وثانيهما: تعد الانتخابات وسيلة لتشكيل هياكل تمثيلية أو سلطات نيابية، وطبقا لهذا التحديد تعتبر الانتخابات بديلا للإجراءات الأخرى غير الديمقراطية المستخدمة لتولي السلطة.

وفي نفس السياق يعتبر النظام الانتخابي محور الارتكاز الذي يحدد طبيعة وقوة أو ضعف المؤسسة التشريعية في نظام سياسي معين، وذلك انطلاقا من تأثيره على طبيعة الدور (سواء الرقابي أو التشريعي) الذي سوف يلعبه عضو البرلمان وذلك من خلال ثلاث زوايا:

---

[1] .نفس الصفحة.

[2] . نأخذ على سبيل المثال لا الحصر استجواب الإسلاميين للشيخ "سعود الناصر الصباح" وزير الإعلام الذي أدى إلى سقوط الحكومة، كذلك استجواب التكتل الشعبي لوزير المالية الليبرالي "يوسف الابراهيم" الذي أدى إلى استقالة الوزير، كما تسبب استجواب النائب الشيعي "عباس الخضاري" لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية "أحمد الكليب" إلى استقالة الحكومة، غير أن هناك استجوابات فشلت في مسعاها وهي كثيرة ومتعددة.

الأولى: تتضح من أن نقطة البدء في تقييم الحياة النيابية هي دراسة النظام الذي يفرز أعضاء المجالس والهيئات النيابية ذاتها، من أجل معرفة مجموعة القواعد والآليات الأساسية التي تجسد ذلك النظام من ناحية، والقيام بتحليل نقدي للديناميات التي تحيط بتلك القواعد من ناحية أخرى.

الثانية: تمثل في أن شكل نظام الانتخابي يحدد ما إذا كان العضو ينتمي إلى حزب معين أم أنه مستقل، ومن ثم هل يمارس دورا رقابيا مستقلا أم خاضعا بشكل أو بآخر لرغبات الحزب الذي ينتمي إليه، وإذا كان حزبيا، فهل ينتمي إلى حزب معارض أم حزب حاكم، فإذا انتمى إلى الحزب الحاكم، فهل سيقوم العضو بأنشطة رقابية موجهة ضد حزبه، أم سيخضع للتماسك الحزبي، أما إذا انتمى العضو إلى حزب المعارضة، فهل سيمارس دورا رقابيا مستقلا عن حزبه أم في إطار هذا الحزب.

الثالثة: تتعلق بأن النظام الانتخابي يحدد أحيانا الفئات الاجتماعية، حيث تحدد بعض تلك النظم حصة لفئات اجتماعية محددة تمثل في البرلمان، كالأقليات الدينية، أو العرقية أو العمال.... إلخ، وفي هذا الصدد يدرس العلاقة بين السلوك الرقابي لعضو البرلمان وانتماءاته لهذه الفئة أو تلك، بمعنى هل كانت ممارسة دوره الرقابي نابعة عن ذوده عن مصالح الجماعة الإجتماعية التي ينتمي إليها، أم كان عنصرا محايدا في أدائه لدوره1.

وفي موضوع الانتخابات والنظام الانتخابي توجد في الكويت 25 دائرة انتخابية، ينتخب كل منها عضوين للهيئة التشريعية، ويحتل المقعدين في كل دائرة العضوان اللذان يحصلان على أعلى الأصوات (أي الأغلبية البسيطة)، ويتم ملء المقاعد التي تخلو بين فترتين انتخابيتين عن طريق الانتخابات الفرعية.

لكن بعد بعض التعديلات أصبح الانتخاب في الكويت يجرى عن طريق الاقتراع السري، وينتخب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة المعبر عنها، فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة فيما بينهم وفاز بالعضوية من بقية القرعة،لكن كما ذهب إلى ذلك بعض المحللين يأخذ على هاته القاعدة السلبيات التالية:

ليس مطلوبا من الفائز الحصول على أغلبية الأصوات الصحيحة من الدائرة، حيث تشهد الحياة البرلمانية الكويتية أعضاء في مجلس الأمة من حصلوا على أقل من 30%، وهناك نسبة كبيرة جدا من الممثلين في المجلس ممن حصلوا على نسبة أقل من 50%.

لا يرضي البعض فكرة القرعة كفيصل لترجيح المرشح على آخر في حالة الحصول على أصوات متساوية بين مرشحين أو أكثر، حيث كان الأولى بالمشرع النص على فكرة الإعادة بدلا من القرعة لأنها لا تعكس الجدية في مثل هاته الحالات.

[1]. علي رضى حسانين، **" إصلاح النظام الانتخابي كمقدمة لإصلاح النظام البرلماني،"** في علي الصاوي (محرر)، **مرجع سابق**،ص ص.753، 754

أما بالنسبة لتوزيع الدوائر فإن الكويت كانت تأخذ بنظام تعدد الدوائر وكان عددها 10 دوائر من 1970م والآن أًصبح 25 دائرة انتخابية1.

إلا أن هذا النمط المتبع في الكويت من النظام الانتخابي كرس العديد من المظاهر السلبية والتي من أبرزها تكريس النزعة القبلية والطائفية بين المواطنين، فالانتخابات بهذا الشكل أصًبحت تدعو المواطنين إلى التجمع في مناطق سكنية واحدة من أجل إكثار العدد للتأثير على العملية الانتخابية، وضمان النجاح في مناطق معينة واحتكارها للقبيلة أو الطائفة.

ومما لا شك فيه أن التعصب للقبيلة أو لطائفة معينة من شأنه أن يؤدي إلى حجب الصوت عن المرشح الجيد، كما فتح هذا النظام عدم التمثيل المتوازن لكل القوى السياسية المتنافسة وأصبح الانتخاب لا يمثلها بقدر أوزانها الحقيقية في الواقع.

إلى جانب أن صغر حجم الدائرة في الكويت ساهم باستمرار في إذكاء العادات والتقاليد التي تحافظ على عدم تكافؤ الفرص(القبيلة والطائفة)ومن هذا المنطلق يدعوا البعض إلى الأخذ باقتراح توسيع الدائرة الانتخابية، من خلال تقليص عدد الدوائر(25)إلى عدد يتناسب وطبيعة توزيع الدوائر في الكويت مع عدد السكان الذي هو في ازدياد مستمر2.

كما أن أهم ظاهرة تعرفها الكويت في قضية الانتخابات وهي مؤثرة بشكل مباشر على الأداء البرلماني، وهي ظاهرة التوظيف السياسي للتكوينات والانقسامات القبلية والعرقية والطائفية والدينية خلال الانتخابات، وأهم مظهر يتجلى في هذا التوظيف، هو ظاهرة الانتخابات الفرعية التي لها تأثيرات سلبية على مستقبل عملية التطور الديمقراطي، حيث أنها يمكن أن تشكل مصادر للاستقطاب القبلي والطائفي والاجتماعي داخل المجتمع، فضلا عن تكريس وضعية القبائل أو القبيلة السياسية كبديل للتنظيمات السياسية، وكل تلك وغيرها أمور لا تساعد على خلق ظروف ملائمة لتكريس عملية التطور الديمقراطي.

وإذا أردنا أن نستعرض كيف بدأت هذه الظاهرة وكيف تتم ومن هم أنصارها ومعارضوها، فإننا نبدأ من الانتخابات الفرعية، والتي تتم على مستوى القبيلة، وهي تسبق الانتخابات العامة، والهدف منها هو تحديد مرشحي القبيلة في هذه الانتخابات منعا لتشتت أصوات ناخبي القبيلة، وتعود بدايات هذه الظاهرة إلى العام 1975م عندما أجرت قبيلة"العجمان" أول انتخابات فرعية للفوز بمقاعد دائرة الأحمدي الخمسة حسب التقسيم الإداري في ذلك الوقت، وفي انتخابات 1985م اتسع نطاق الظاهرة ليبلغ عددها 15 انتخابا فرعيا مقابل اثنين في انتخابات 1975م.

[1].علي راضي حسانين، **مرجع سابق**،ص ص768-769.
[2].**المرجع نفسه**،ص.770.

وفي انتخابات 1992 قفز عدد الانتخابات الفرعية إلى 19 انتخابا فرعيا أفرزت 28 مترشحا وصل منهم إلى مجلس الأمة 11نائبا، وفي انتخابات 1996 تم إجراء 18 انتخابا فرعيا أفرزت 25 مترشحا وصل منهم إلى المجلس 10 نواب1.

وثمة انقسام في الرأي داخل المجتمع الكويتي بشأن الانتخابات الفرعية، فهناك اتجاه يعارض هذه الانتخابات لعدة أسباب منها: أن هذه الانتخابات تؤدي إلى تسيد القبيلة، مما يترتب عليه تكريس الوضع القبلي وجعل الانتخابات الفرعية موازية للانتخابات العامة، وهو ما يعتبر إضرارا مباشرا وغير مباشر بمبادئ وأسس المواطنة والوحدة الوطنية والمجتمع المدني، حيث يتم إعلاء المصالح القبلية والطائفية الضيقة على حساب المصالح الوطنية.

كما أن الانتخابات الفرعية تخلق حساسيات اجتماعية وسياسة بين الأغلبية والأقلية على مستوى بعض الدوائر، فالفئة أو الفئات التي تشكل أقليات اجتماعية في دائرة ما تشعر بالغبن للإحساس باختفاء حقها في إيصال مرشحيها إلى المجلس، وبالإضافة إلى ما سبق ذكره فإن أنصار هذا الاتجاه يرفضون الانتخابات الفرعية باعتبارها تختلف عن الانتخابات الفرعية التي تجرى على مستوى الأحزاب السياسية في بعض الدول، وذلك لأن فكرة الحزب السياسي كيان سياسي له برامج سياسية محددة ومعلنة لتحقيق الصالح العام، ويقبل في عضويته كل من يتفق مع هذا البرنامج، أما القبيلة فهي كيان اجتماعي يقوم على رابطة الدم وليس على برنامج سياسي، كما أن الانتماء إليها بالولاء وليس بالاختيار.

وبالتالي فإن الانتخابات الفرعية تؤدي إلى تسييس الكيانات القبلية وخلق دوائر انتخابية مغلقة على تجمعات قبلية بشكل مباشر، ما يترتب على ذلك من مضاعفات سياسية واجتماعية، ومنها على الأخص ضعف دور ومكانة البرلمان وعدم عكسه وتمثيله لمختلف الأطياف والتيارات الموجودة في المجتمع وهو ما يخلق هوة بين النظام السياسي والمجتمع، مما يسقطه في أزمة الشرعية، وهو الملاحظ في الكويت بكثرة حل البرلمان في كل مرة، حيث حدث ذلك سنة 1999م و2003م و2007م، وذلك قبل أن يكمل البرلمان العهدة الدستورية الخاصة به والتي هي محددة دستوريا بأربع سنوات2.

[1] .خلدون حسن النقيب، **صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت**(لندن: دار الساقي، 1996)،ص.36.

[2] . حسنين توفيق إبراهيم، **الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1997)، ص ص40،39.

أما الاتجاه المؤيد لإجراء الانتخابات الفرعية فإنه ينطلق من أن هاته العملية عبارة عن آلية تفرز العناصر المميزة والمؤهلة من أبناء القبيلة ودعمهم بقوة خلال الانتخابات حتى لا تشتت أصوات أبناء القبيلة، ويعتبر أنصار هذا الاتجاه الانتخابات الفرعية على مستوى القبائل مماثلة للانتخابات الفرعية على مستوى الأحزاب، خاصة وأن القبيلة تشكل عنصرا أساسيا في البنية الإجتماعية للمجتمع الكويتي1.

لكن رغم هذا الاتجاه وذلك إلا أنه من المؤكد أن التعددية الإجتماعية القائمة على تعدد التكوينات الأولية، القبلية والعرقية والجهوية والدينية والطائفية واللغوية، تعتبر السمة الرئيسية للبنى والهياكل الاجتماعية في الكثير من الدول العربية، وتمتد هذه الظاهرة لتلقي بتأثيراتها على واقع الحياة السياسية في هذه الدول بأشكال مختلفة2، ففي بعض الحالات يلاحظ أن الأحزاب السياسية هي مجرد امتداد لتكوينات أولية قبلية وطائفية، كما أن هذه التكوينات تعتبر عنصرا حاسما في إدارة العملية الانتخابية في العديد من الدول العربية، خاصة عندما تتجه الأحزاب المشاركة في الانتخابات والمرشحون المستقلون إلى إحياء النزعات الطائفية والقبلية والدينية، بحثا عن التأييد في الانتخابات، وهو ما يعرقل نزاهة وشفافية الانتخابات منذ البداية مما يفرز برلمانات ضعيفة في المحصلة النهائية.

والمشكلة الحقيقة التي تطرح في هذا المضمار هي موقع التكوينات الأولية والعرقية والقبلية واللغوية في ديناميات العملية السياسية في الدول. وتتضمن هذه المشكلة سؤال جوهري وهو: هل يمكن بناء مجتمع مدني حقيقي وإنجاز تحول ديمقراطي حقيق بمعزل عن هذه التكوينات؟ وإذا كان القضاء على أسس هذه التكوينات أمر غير وارد، فما هي الشروط والمتطلبات التي يمكن في ضوئها تقليص التأثيرات السلبية لهذه التكوينات على العملية السياسية؟.

محاولة لاستنفار الاجابة وفي موضوع الانتخابات البرلمانية في الكويت وبالنظر الى العلل التي تعاني منها العملية الانتخابية بهذه الدولة، فإن الملاحظ أن الانتخابات بها أصبحت إحدى الآليات لتحديث الطبيعة التسلطية للنظام الحاكم، أكثر ما هي تدعم دور ومكانة البرلمان باعتباره المؤسسة المهمة في أي نظام سياسي، حيث أنه يترتب على إجراء الانتخابات تحولات جوهرية في طبيعة السلطة وأسلوب ممارستها ونمط علاقاتها بالمجتمع، كما أصبحت تفرز دائما مشكلة الخلل التمثيلي داخل البرلمان مما يفرز عدة تداعيات ومضاعفات سلبية على العملية السياسية، ابرزها الخلل في التركيبة البرلمانية هاته الاخيرة التي انعكست على أدائه سلبا وهذا في كل الفترات البرلمانية ومنذ 1990م

[1]. جاسم الشمري، **"الانتخابات الكويتية: من سيربح، السياسة أم القبيلة؟"،المجلة**، ع.868،(1996)،ص.16.
[2]. سعد الدين إبراهيم، **مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي** (عمان: منتدى الفكر العربي،1988)، ص.116.

، فبالرغم من ولوج كل القوى السياسية إلى البرلمان وتمثيلها، إلا أن الوضع داخل هذه المؤسسة التشريعية في هذا البلد تميز بوضع سلبي في الأداء1.

ثالثا: انعكاسات الدور البرلماني على أداء النظام السياسي في الكويت: دراسة لمخرجات المؤسسة البرلمانية.

بعد الحديث عن كيفية ارتباط البرلمان بمحددات العملية السياسية وكيف يؤثر ويتأثر بها، والتي تم اعتبارها كمدخلات الى علبة المؤسسة البرلمانية، يتواصل البحث لتحليل مخرجات هذه المؤسسة وكيفية تأثيرها على أداء النظام السياسي في هذا الصدد يتم التطرق الى دور البرلمان في حل مسألة الشرعية، على اعتبار أن الشرعية تمثل أحد الأعمدة المهمة للإستقرار النظام السياسي، ثم يتبع ذلك بالكلام عن مساهمة البرلمان في مسألة التنمية، ذلك أن مؤسسة البرلمان هي الصانعة للقرارات التي تصب في المجال التنموي.

أولا: دور البرلمان في حل مسألة الشرعية في الكويت.

إن مطلب الشرعية له جذوره التاريخية العميقة في المجتمعات الإنسانية والفكر السياسي، حتى أنه من الصعوبة أن تسفر أي متابعة تاريخية عن وجود أي نظام سياسي لم يعمل برغبة جامحة ليحقق لنفسه درجة عالية من الشرعية، وهذا ما يدعو إلى القول بأنه يمكن عد فكرة الشرعية بمثابة وحدة التحليل الأساسية للفلسفة السياسية، والقاعدة الرئيسية لمعرفة فعالية السلطة السياسية واستقرار النظام السياسي.

ومسألة الشرعية صفة يجب أن تلازم أي نظام سياسي من أجل ممارسة الحكم، وهي تقوم على جانبين:

الأول: جانب شكلي يتمثل بدستورية السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد الدستور.

الثاني: جانب موضوعي يتمثل بقناعة ورضى أفراد المجتمع بهذه السلطة، وهذان الجانبان لا ينفصلان عن بعضهما.

وتأسيسا على ما سبق، فإن مصطلح الشرعية يتحدد معناه بإيجاز في أنه يمثل التعبير عن حالة الرضا والقبول التي قد يبديها المواطنون إزاء النظام و ممارسة السلطة، فهي القاعدة النابعة في ضمير الناس وقناعتهم و تأييدهم، ومن ثم فإنها تمثل قاعدة أقوى وأمتن للسلطتين، أي قاعدة قانونية، فالرضا عامل نفسي وقيمة معنوية لا تترتب إلا بناء على تفاعل إيجابي بين المواطنين والسلطة، ولتحقيق ظلك يفترض تحقيق أمرين متكاملين هما2:

الوحدة الفعلية: بين أهداف السلطة وأهداف المجتمع بغالبيته، أما إذا كانت السلطة تمثل تعبيرا عن مصالح ضيقة، فإن ذلك يترتب عليه انشطار في قاعدة الشرعية لتصبح قاعدة فئوية أو نخبوية.

---

[1].علي الصاوي،**" المؤسسة التشريعية في النظم العربية،"الديمقراطية**،عدد تجريبي(1999)،ص ص.29،28.

[2]. عبد المعطي محمد عساف، **مقدمة إلى علم السياسة**، ط3(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،1987)،ص.141.

الممارسة الفعلية: المعبرة عن هذه الوحدة في الأهداف من الشرعية قاعدتها الممارسة وليس مجرد الوعود أو الخطب الحماسية، وأساسها وحكمها أنه يمكن أن تضلل بعض الناس بعض الوقت، ولكن لا يمكنها تضليل جميع الناس كل الوقت، والحديث عن الممارسة الفعلية، هو ذلك الحديث الدائر في أوساط الرأي العام دائما سرا أو علنا وهو الذي يمثل الحركة الخفية.

بالمعاني السابقة لمفهوم الشرعية وبنظرة فاحصة للواقع السياسي الكويتي وخاصة عمل البرلمان في مجال تثبيت ورفع شرعية الأسرة الحاكمة في الكويت، فإن هذه المؤسسة ما زالت تعمل وباستمرار على حل مسألة الشرعية ودعمها، وخاصة شرعية الأمير كحاكم أول للبلاد، ويستدل على ذلك من خلال النقاط التالية:

1-أن الكويت تحولت إلى ملكية دستورية كتعبير صوري عن تحول ديمقراطي، فقامت بإنشاء مؤسسات منتخبة ومن بينها البرلمان، الذي اعتبر دعم لشرعية الأمير.

حيث تعتبر الخبرة الكويتية في ميدان الممارسة التشريعية هي الخبرة الوحيدة لدول المنظومة الخليجية في مرحلة ما بعد الإستقلال، فقد نشأ مجلس الأمة في الكويت عام 1963م، بعد إصدار دستور دائم للدولة في عام 1962م، والذي قام بإعداده مجلس منتخب"المجلس التأسيسي"، وفي هذا الوقت كان مجلس الأمة الكويتي هو المجلس التشريعي الوحيد المنتخب في دول الخليج وشبه الجزيرة العربية مما منحه دورا رياديا أثر في تطلع تلك الشعوب إلى النموذج الكويتي، وأصبح هذا المجلس إطارا سياسيا تعبر فيه القوى السياسية المختلفة عن توجهاتها1.

2-أن الشرخ الإجتماعي الموجود في الكويت من وجود ثنائيات مختلفة التسميات(قبائل، بدو، حضر، طوائف..إلخ)هذا الشرخ يعتبر بالنسبة إليه البرلمان هو المتنفس السياسي في حال عدم وجود أحزاب سياسية في الكويت، لذلك أعطى البرلمان شرعية للملك في امتصاص هذا الشرخ، حيث أصبح هؤلاء يحسون أنفسهم أنهم داخلون في صناعة القرار.

3-أن السؤال الجوهري بالنسبة لقضية الشرعية وهو: هل يمكن للأمير في الكويت أن يعيش بدون برلمان؟وهل يستطيع الذهاب إلى حياة لا دستورية؟.

يستدل للإجابة على هذين السؤالين بمطالبة الأمير العودة إلى الحياة الدستورية بعد كارثة الغزو العراقي للكويت وما ترتب عليها من تداعيات، فقد اتسمت الإنتخابات في ذلك الوقت بالنزاهة، وذلك في ضوء حرص العائلة الحاكمة على البحث عن مصادر للشرعية

[1]. عبد الفتاح حسن، **مبادئ النظام الدستوري في الكويت** (بيروت: دار النهضة،1968)،ص.176.

السياسية، ووفاء الأمير بالوعود التي قطعها على نفسه أثناء وجوده في السعودية خلال فترة الإحتلال، والتي أكد فيها التزامه بالعمل بالدستور الكويتي، بعد أن كانت هناك إجراءات لتعديل الدستور بما يقلص سلطات مجلس الأمة عشية الغزو العراقي للكويت1.

وقد أعطى المجلس الذي انبثق عن انتخابات 1992 الشرعية للملك مما أعاد الحياة السياسية للبلاد، كما قام هذا المجلس وفي إطار دعم الشرعية بدور تشريعي ورقابي ملموس خلال فترة ولايته، وذلك بالمقارنة بأداء المجالس السابقة، حيث نظر في مئات القوانين التي حددت بمراسيم أميرية، بعد حل المجلس عام 1986م، وشكل لجنة لتقصي الحقائق بشأن كارثة الغزو والإحتلال، وخلص تقرير اللجنة إلى اتهام المسؤولين بالتقصير، كما أقر المجلس قوانين لحماية المال العام، وفتح ملفات الإختلاسات، وعزز سلطات ديوان المحاسبة، وحقق في صفقات وعقود عسكرية، بل ودخلت لجنة من وزارة الدفاع للمرة الأولى، وهو ما يعني حاجة الملك إلى تقوية البرلمان من أجل مده بالشرعية وعدم المساس بها2.

ثانيا: مساهمة البرلمان في التنمية في الكويت.

التنمية هي العملية-أو مجموع العمليات-المرسومة والمخطط لها تخطيطا سليما، بهدف إحداث تغيير اجتماعي موجب داخل المجتمع العام الكبير أو المجتمع المحلي الصغير، لتحقيق الأهداف التي يصبو إليها أعضاء الجماعة الذين يكونون المجتمع.

بمعنى آخر، أنها" العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور موجب وتقدم اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي ملموس للناس وبيئاتهم، وذلك بالإعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر في مواجهة مشكلات المجتمع"3.

تحقيقا لمعاني التعريف السابق للتنمية، وفي مجال مدى مساهمة البرلمان في التنمية من خلال ما هو متاح له دستوريا، فإن لمجلس الأمة الكويتي دور رقابي مهم في الرقابة المالية على الحكومة، حيث أوجب الدستور إنشاء ديوان للمراقبة المالية، حتى يقوم بمراقبة تحصيل الإيرادات وإنفاق المصروفات في حدود الميزانية، وتقديم تقرير سنوي عن أماله إلى المجلس، كما أنه من حق المجلس مناقشة الميزانية، وإن كانت التعديلات التي يقترحها لا تصبح نافذة إلا بموافقة الحكومة4.

---

[1]. حسنين توفيق إبراهيم، **مرجع سابق**، ص.72.

[2]. الحبيب الجنحاني، **"الدرس الكويتي في الديذقراطية"، الحياة**،ع.228(1996)،ص.17.
و:جورج سمعان، **الكويت مجلس 1992 ورياح التغيير"، الوسط**،ع.246(1996)،ص.25.

[3]. مشيل لا مبوس،**الاتجاهات الجديدة في علم الاجتماع** ،تر إحسان محمد الحسن وآخرون(بغداد: بيت الحكمة، 2001)،ص.45.

[4]. A.Al-Sbah, **Socialisation in Kuwait : Astudy of Values and Social Change**(Beirut :American university of Beirut,1976),p.56.

لكن في الممارسة العملية ورغم الكلام عن مدى الدور الذي يقوم به مجلس الأمة الكويتي، إلا أن التجربة تظهر مدى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، إذ كثيرا ما كان يلجأ الأمير إلى حل مجلس الأمة في حال تصاعد التوتر بينهما في إثر رفض المجلس بعض إقتراحات القوانين التي يقدمها الأمير.

لكن وبعد حرب الخليج الثانية شهدت التجربة النيابية في إطار التحولات السياسية تطورا كبيرا، تمثل بزيادة دور البرلمان المنتخب في الرقابة والمساءلة، ومطالبة المجلس بصلاحيات أوسع في علاقته بالسلطة التنفيذية، كما أثير في المجلس مسألة إعادة النظر في القوانين التي اتخذت في غياب المجلس، وبخاصة تلك المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان، وحق المرأة في التصويت والترشح، وقانون الجنسية.

كما شهد المجلس إقرار قوانين تتعلق بقضايا التربية والتعليم، فضلا عن إقراره قوانين تتعلق بالإسكان واستقلالية القضاء والتقاعد1.

لكن عقب انتخابات 1996م وما تلاها شهد مجلس الأمة تحولا لمصلحة الحكومة، الأمر الذي انعكس على أدائه وخاصة في مجال التنمية، بحيث لم يتم إقرار أي قانون طوال دور الإنعقاد الأول على الرغم من وجود الكثير من مشاريع واقتراحات القوانين على جدول أعمال المجلس، في حين شهد دور الإنعقاد الثاني إصدار قانون حول الإنتخابات الفرعية، وناقش قضايا التوظيف والتأمين الصحي، وإنشاء لجنة تحقيق خاصة بشأن تفشي المخدرات، كما وافق على تعديل قانون القضاء الكويتي.

وقد شهد العام 1998م العديد من المواجهات بين المجلس والحكومة أسفرت عن استقالتها في مارس 1999م، وإعادة تأليفها مع إجراء التعديلات عليها، الأمر الذي جعل ولي العهد يرفع إلى الأمير ما يشير إلى تعثر مسيرة العمل الوطني واستحالة التعاون بين المجلس والحكومة، فأصدر الأمير مرسوما بحل مجلس الأمة في مايو 1999م قبل أن يكمل المجلس مدته الدستورية وفق المادة 107 من الدستور.

وقد حل مجلس 1996م تاركا وراءه نحو 23 قانون لا تزال على جدول العمال، وقد شهدت إنتاجية مجلس 1996م إنخفاضا إلى النصف قياسا على إنتاجية مجلس 1992م2.

ومنذ ذلك الحين والمواجهة متواصلة بين البرلمان والحكومة في الكويت تؤدي في الكثير من الأحيان إلى استقالة الحكومة وحل البرلمان، وإعادة الإنتخابات البرلمانية من جديد مما يعتبر من العوامل التي تعثر المسارات التنموية في الكويت، وتخفض إنتاجية مؤسسة البرلمان في التنمية.

---

[1]. إيف شميل، **بلدان الخليج العربية ومسألة التحديث من القاضي إلى الكادي**، ترجمة حسن قبيسي(بيروت: دار الساقي،1992)،ص.32.

[2] . Abdallah Al-Shayeji, **Democratisation in Kuwait : The national Assembly as a Strategy for Sarvival**(Texas : university of Texas,1996) ;p.109.

على سبيل الختام:

لقد أقرت العديد من الدراسات النظرية وتجارب الدول الديمقراطية أن للبرلمان وظائف دستورية قانونية، وأداء سياسي ينعكس على معظم مكونات العملية السياسية، والتي من أهمها الثقافة السياسية والأحزاب السياسية والإنتخابات وعلى مواضيع مهمة للإستقرار السياسي والتنمية الشاملة في البلد، ولقد عكفت هاته الورقة على مناقشة طبيعة الدور البرلماني وانعكاساته السياسية في الكويت لمحاولة معرفة ما اذا كان وجود البرلمان بهذه الدولة هو ديمقراطية من نوع خاص، وذلك بالنظر الى البيئة الاقليمية المحيطة بالنظام السياسي الكويتي، والتي تخلو من وجود برلمانات منتخبة، ام ان وجودها هو فقط رفع وتثبيت لشرعية أسرة آل صباح الحاكمة في الكويت؟.

من الناحية العملية وبالتفحص الدقيق في ممارسات العملية السياسية في الكويت فإننا نجد أن الأسرة الحاكمة في الكويت أوجدت البرلمان ليعبر صوريا عن وجود ديمقراطية داخل هذه الدولة، ثم أحاطته بجملة من القيود والضوابط التي تهمش من دوره في العملية السياسية وبالتالي دوره في النظام السياسي، بل أنه من المؤكد أن القرارات المصيرية والكبرى عادة ما يتم إتخاذها خارج أطر هذه المؤسسة مع الإكتفاء بموافقتها عليها لاحقا، وهو مما لا يساعد على عملية بناء الديمقراطية في هذه الدولة.

إذ تتمتع المؤسسة التنفيذية في الكويت والممثلة في شخص الأمير بصلاحيات أكبر في مواجهة مؤسسة البرلمان، إذ الأمير هو المرجع النهائي للقوانين التي لا تصبح قوانين إلا بعد موافقته، ويجب أن تحمل توقيعه لتصبح سارية المفعول، الى جانب ان الأمير ذاته مصونة لا تمس وهو فوق العملية السياسية. وصف الأمير بأن ذاته مصونة لا تمس، تعني أنه لا يتعرض للنقد أو المساءلة أو المحاسبة أو المسؤولية عن أي خطاء، ولا يمكن مخاصمة الأمير باسمه أمام المحاكم. فالأمير إذا خارج لعبة السياسة والخلافات وتعدد وجهات النظر، فأي معنى لوجود برلمان منتخب في ظل هذه الفظاعة في بسط الصلاحيات الأميرية؟

وهناك مستوى اخر من مستويات ضعف البرلمان أمام السلطة التنفيذية، وهو العضوية التلقائية لأعضاء مجلس الوزراء في مجلس الأمة وحقهم في التصويت على مشروعات القوانين، الى جانب سيطرة العامل القبلي والعلاقات الشخصية في إختيار النواب وتقديمهم للترشح والدفع بهم للفوز، مما يفرز في الأخير نواب خادمين للمصالح القبلية والطائفية وليس للصالح العام.

كما يواجه دور البرلمان في الكويت عددا من المعوقات التي تتعلق بالموروث الثقافي والإجتماعي للمجتمع الكويتي، ومنها العصبية في اختيار المرشحين، وعزوف المرأة –إلى حد ما-عن المشاركة السياسية، وهذه المعوقات أو الظروف لا تستدعي تدخلا من السلطة التشريعية، بقدر

ما تحتاج إلى إعادة بناء العقل الكويتي على قيم مثل المشاركة السياسية، ولفترات زمنية ممتدة، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال محتويات المناهج الدراسية ووسائل الإعلام.

إن الأسرة الحاكمة في الكويت أوجدت البرلمان ليثبت شرعيتها ويرفعها ويعمل على ديمومة هذا النظام واستمراريته والحفاظ على استقراره الداخلي، وبإختصار هي ديمقراطية من نوع خليجي ، فالواقع أن هذه الأسرة لا تعطي أهمية قصوى للمؤسسات الرسمية، بل تحكم عن طريق ما يسمى بالتضامنيات(corporation) غير الرسمية، وعن طريق التلاعب بالقوى الاجتماعية في تقسيمات عمل مستجدة.(المقصود بالتضامنيات هو القوى الاجتماعية المتضامنة التي يتاح لها التعبير عن نفسها ضمن مؤسسة الحكم، بواسطة رؤساء معينين أو محددين تعترف بهم الدولة)، حيث يمكن إحصاء ست تضامنيات غير رسمية من هذا النوع(عدا الأسرة الحاكمة)،و هي:

المؤسسة القبلية: شيوخ القبائل الذين تتعامل معهم الحكومة على المستوى المحلي.

التجار: كبار التجار ورؤساء العائلات التجارية، كما تمثلهم عادة غرف التجارة والصناعة.

المؤسسة الطائفية: قادة الطوائف كالشيعة والسنة.

المؤسسة الدينية: القادة الدينيون للحركات الدينية والمطاوعة وغيرهم.

الطبقات الوسطى: نظرا إلى منع التنظيمات المهنية من اكتساب وظائف نقابية، فإن الحكومة تتعامل معهم على أساس عائلي أيضا.

العمال: من المواطنين الأصليين.

إن إعتماد الأسرة الحاكمة في الكويت على هاته التضامنيات وتماثل علاقاتها لعلاقات الأسرة الحاكمة، وفر لها الأدوات الإيديولوجية لفرض نظام حكمها واستقراره، ويبدوا من مسيرة الدولة الكويتية أن تحقيق الاحتكار لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، اقتضى خلق تقسيمات عمل جديدة بين القوى الإجتماعية والسياسية الممثلة في التضامنيات، بحيث تتمكن الأسرة الحاكمة من التلاعب بها للحفاظ على الوضع القائم والترتيبات الإجتماعية المتخلفة في المؤسسات القبلية والطائفية، وهذا هو العنصر الذي يعطي صفة الفعالية لاحتكار مصادر القوة والسلطة في المجتمع.

- **المراجع:**

✓ **أولا: الكتب:**

✓ **أ-باللغة العربية:**

✓ إيف شميل، بلدان الخليج العربية ومسألة التحديث من القاضي إلى الكادي، ترجمة حسن قبيسي(بيروت: دار الساقي،1992).

✓ إسماعيل صبري عبد الله وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987).

✓ حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1997).

✓ خلدون حسن النقيب، صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت (لندن: دار الساقي، 1996).

✓ سعد الدين إبراهيم، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي (عمان:منتدى الفكر العربي،1988).

✓ سيار الجميل، الخليج العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000).

✓ عبد المعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ط3(عمان:دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،1987)

✓ عبد الفتاح حسن، مبادئ النظام الدستوري في الكويت (بيروت: دار النهضة،1968).

✓ غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، ط2(الكويت:دار القرطاس،1996).

✓ فلاح عبد الله المديرس، التجمعات السياسية الكويتية،ط2(الكويت: المؤلف،1996).

✓ محمد الرميحي،"تجربة المشاركة السياسية في الكويت،"في إسماعيل الشطي(محرر)،عوامل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

✓ محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر(الإمارات: دار الكتاب الحديث، 2002).

✓ محمد حسين البحارنة، التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية 1820-2004(الكويت: دار الكنوز الأدبية، 2005).

✓ متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002).

✓ مشيل لا مبوس، الاتجاهات الجديدة في علم الاجتماع ، تر إحسان محمد الحسن وآخرون(بغداد: بيت الحكمة، 2001) .

✓ مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي(الأردن:دار أسامة للنشر والتوزيع،2006).

ب- **باللغة الأجنبية:**

✓ A.Al-Sbah, Socialization in Kuwait : A study of Values and Social Change(Beirut :American university of Beirut,1976)

✓ Abdallah Al-Shayeji, Democratization in Kuwait : The national Assembly as a Strategy for Sarvival(Texas : university of Texas,1996)

✓ -John Waterbury، Democracy without Democrats? (London:i.b touries publishers,1994).

ثانيا: المجلات:

✓ الحبيب الجنحاني،"الدرس الكويتي في الديذقراطية،"الحياة،ع.228(1996).

✓ جاسم الشمري، "الانتخابات الكويتية: من سيريح، السياسة أم القبيلة؟،"المجلة،ع.868،(1996).

✓ جورج سمعان، الكويت مجلس 1992 ورياح التغيير،"الوسط،ع.246(1996).

✓ -طلال صالح إبراهيم بنان، "التجربة النيابية الكويتية، مالها وما عليها،"السياسة الدولية، ع.198(يناير20003).

✓ عبد الرضا علي الأسيري،" التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي،" السياسة الدولية،ع167(يناير2007).

✓ علي الصاوي،" المؤسسة التشريعية في النظم العربية،"الديمقراطية،عدد تجريبي(1999).

✓ غانم النجار،" مستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج،" المستقبل العربي،ع.268،(جوان2001).

✓ يوسف خليفة اليوسف،"عندما تصبح السلطة غنيمة،حالة مجلس التعاون الخليجي،"المستقبل العربي،ع.351(مايو2008).

- **ثالثا: المواقع الإلكترونية:**

✓ ناصر محمد الشمري،" الإختصاص التشريعي والرقابي لمجلس الأمة،" في الموقع:

✓ www.majlesalommah.net/run.asp!d=1155 ، يوم الثلاثاء 09 سبتمبر 2014، على الساعة 02زوالا.